

Distr.: General  
24 May 2021  
Arabic  
Original: French



## رسالة مؤرخة 24 أيار/مايو 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

تلقيتم، في 16 أيار/مايو 2021، رسالة من السفيرة والممثلة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، تحيل بها رسالة مليئة بالكاذيب حول الصحراء المغربية.

وفي هذا الصدد، تعرب المملكة المغربية عن أسفها العميق لتمسك جنوب أفريقيا بدورها كمبعوث لمحتال يدعي حصوله على اعتماد مزعوم كـ "سفير ممثل للبوليساريو بالأمم المتحدة"، وهي صفة لم تخولها له أبدا المنظمة. ولذلك، فإن جنوب أفريقيا مدعوة إلى الالتزام بالموقف الرسمي للأمم المتحدة، كما عبر عنه أمينها العام في تقاريره المقدمة إلى مجلس الأمن، بما في ذلك [S/2020/938](#) (الفقرتان 8 و 13) و [S/2018/277](#) (الفقرة 16) و [S/2017/307](#) (الفقرة 22)، التي تصف هذا المحتال بمجرد "ممثل للبوليساريو في نيويورك" وليس بأي حال من الأحوال في الأمم المتحدة. وربما تخط جنوب أفريقيا بين نيويورك (NY) والأمم المتحدة (UN).

وحتى إن لم يرق الأمر لجنوب أفريقيا، فإنها لن تجد في الموقع الشبكي الرسمي للأمم المتحدة، ولا في الدليل الدبلوماسي، "الكتاب الأزرق"، ولا حتى في أي وثيقة للأمم المتحدة، أدنى إشارة إلى ما يسمى بتمثيلية هذه المجموعة المسلحة لدى الأمم المتحدة. وإن إصرار جنوب أفريقيا على مساندة هذا الانتحال في الصفة لا يمكن أن يضلل مجلس الأمن ولا أن يضفي أي شرعية على تمثيلية مزعومة موجودة فقط في مخيمات تندوف بالجزائر.

وينبغي لجنوب أفريقيا التساؤل لماذا الجزائر، التي خلقت "البوليساريو"، وتمولها وتسليحها وتعيئ لها كامل أجهزتها الدبلوماسية، لا تكلف بعثتها الدائمة لدى الأمم المتحدة بنقل هذه الرسالة الكاذبة لهذا المحتال إلى مجلس الأمن؟ ولماذا تقوم الجزائر، الطرف الرئيسي في هذا النزاع الإقليمي، باستمرار، بتقويض هذه المهمة غير القانونية إلى جنوب أفريقيا؟

وبالإضافة إلى ذلك، تدين المملكة المغربية تأييد جنوب أفريقيا لمصطلحات مغلوطة حول طبيعة النزاع الإقليمي بشأن الصحراء المغربية، وكذلك ادعاءات كاذبة بشأن حالة حقوق الإنسان في أقاليمها الصحراوية. وتنتظر جنوب أفريقيا بجهلها أن مجلس الأمن، في قراراته المتعاقبة، ومنها القرار [2548](#) (2020) المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020، "يرحب، في هذا الصدد، بالخطوات والمبادرات التي



اتخذها المغرب والدور الذي تؤديه لجنتا المجلس الوطني لحقوق الإنسان اللتان تعملان في الداخله والعيون، ويتفاعل المغرب مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة“.

وجنوب أفريقيا ليست في وضع يسمح لها بتنصيب نفسها مدافعا عن حقوق الإنسان. فالواقع أن المنظمات الدولية لحقوق الإنسان تدين بانتظام الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جنوب أفريقيا، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق الأقليات والسكان الأصليين، وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام بإجراءات موجزة، وما إليها. ومن المؤسف أنه بينما يستعد المجتمع الدولي للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإعلان وبرنامج عمل ديربان لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، لا يزال المهاجرون والملاجئون وطالبو اللجوء من البلدان الأفريقية الشقيقة الموجودون في جنوب أفريقيا يتعرضون للعنف والجرائم العنصرية والقائمة على كره الأجانب ولحملات الكراهية.

إن ارتباط جنوب أفريقيا الإيديولوجي بالنزعة الانفصالية لـ “البوليساريو” لا يمكن أن يغفل العمى السياسي لهذا البلد بشأن النزاع حول الصحراء المغربية. وبالمثل، فإن دعمها غير المشروط لهذه الجماعة المسلحة لا يمكن أن يبرر سكوتها المتواطئ على الجرائم التي ارتكبت ضد السكان المحتجزين في مخيمات تندوف، بما في ذلك الجرائم المرتكبة من طرف “زعيم” هذه الميليشيات، المدعو إبراهيم غالي، والمتابع في إسبانيا بتهم جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وأعمال إرهابية، وأعمال اغتصاب.

إن إنكار جنوب أفريقيا لموقف مجلس الأمن بشأن مسألة الصحراء المغربية يشوه مصداقيتها بشكل لا ينمحي كدولة تطمح للاضطلاع بدور في حفظ السلم والأمن باسم القارة الأفريقية. ومثل هذه المسؤولية لا يمكن أن توكل إلا للبلدان التي تعمل من أجل السلم ووحدرة القارة، بعيدا عن أي موقف حزبي أو إيديولوجي.

وأرجو ممتنًا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عمر هلال

السفير

الممثل الدائم